

حواشى الشروانى على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

الفصل في النهاية قوله (في وصوله لها) أي إلى حركة مذبوح مفني .

قوله (إلى عدلين الخ) فلو لم يوجدأ أو تحيرا فهل يقال بالضمان لأنه الأصل أولا فيه نظر ويحتمل أن يقال تجب دية عمد دون القصاص لأنه يسقط بالشبهة ع ش قول المتن (إليها) أي حركة مذبوح مفني قول المتن (بعد جرح) أي من الأول مفني قال ع ش الجرح هنا بفتح الجيم لأنه مثال للفعل والأثر الحاصل به جرح بالضم اه .

قوله (لقطعه أثر الأول الخ) عبارة المفني فعليه القصاص أي أو الدية الكاملة لأن الجراح إنما يقتل بالسراية وحز الرقبة بقطع أثره ولا فرق بين أن يتوقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهاك بها بعد يوم أو أيام لأن له في الحال حياة مستقرة وقد عهد عمر رضي الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل بعده ووصاياه اه قوله ولا فرق الخ في شرح الروض مثله قوله (وإن علم أنه) أي أن الأول رشيدى أي جرحة .

قوله (فإن قطع الخ) عبارة الروض وإن جراحه جرحا يقتل غالبا فإن قطع أحدهما الساعد والآخر العضد اه قوله (أو أجافاه) من الإجافة قوله (وهو) أي النزع ع ش قوله (لأنه قد يعيش) قال الإمام ولو انتهى المريض إلى سكرات الموت وبدت مخايله لم يحكم له بالموت وإن كان يظن أنه في حالة المقدود وفرقوا بأن انتهاء المريض إلى تلك الحالة غير مقطوع به وقد يظن ذلك ثم يشفى بخلاف المقدود ومن في معناه مفني قوله (ثم تخالفهما) أي الجريح والمريض عبارة المفني (تنبيه) قضية كلام المصنف أن المريض المذكور يصح إسلامه ورديته وليس مرادا بل ما ذكراه هنا من أنه ليس كالموت محمول على أنه ليس كالموت في الجنائية وقسمة تركته وتزوج زوجاته أما في غير ذلك من الأقوال فهو فيه كالموت بقرينة ما ذكراه في الروضة من عدم صحة وصيته وإسلامه ورديته ونحوها وحاصله أن من وصل إلى تلك الحالة بجنائية فهو كالموت مطلقا ومن وصل إليها بغير جنائية فهو كالموت بالنسبة لأقواله وكالحي بالنسبة لغيرها كما جمع به بعض المتأخرین وهو حسن اه .

فصله في شروط القود قوله (في شروط القود) إلى قوله أو قتلها في النهاية قوله (بعض شروط أخرى) يوهم أنه أهمل بعضها لم يصرح به ولا يستفاد من كلامه هنا فلعله ما مر في أول الباب من كون القتل عمدا وظلما قوله (يعني حرابتة الخ) أي لا يكفي طن كفره بل لا بد من طن حرابتة أما إذا طنه ذميا فسيأتي في كلامه أن المذهب وجوب القصاص مفني قوله (أو ذمي) انظر لم صور به مع أن مثله ما لو شك في أنه حربي أو مسلم كما يأتي رشيدى قوله (أو أراد به) أي الطعن ع ش قوله (مطلق التردد) يشمل الوهم وظاهر أنه غير مراد رشيدى قوله

(أو الإشارة) الأولى تنكيره وتقديمه على قوله أو أراد الخ قوله (لخلاف) لم نطلع عليه عبارة الدميري وهذا أي عدم القصاص على من ظن حرابتة مما لا خلاف فيه ثم ذكر محترز ظن الحرابة كما يأتي في الشارح فلم يتعرض لخلاف فيه ع ش قوله (كان كان الخ) تصوير لظن حرابتة قوله (زي الكفار) أي الحربيين ع ش قوله (وإثبات إسلامه) أي القول به قوله (مع هذين) أي التزيي والتعطيم ع ش قوله (مطلقا) أي بدار الحرب وغيرها ع ش قوله (في دار الحرب) خرج به دارنا فيكون ردة ع ش ولعلهم أرادوا بدار الحرب كما يفيده التعلييل ما يشمل دار الكفر بأن استولى الكفار على بلاد الإسلام ويحكمون على المسلمين وإليه أشار سم بما نصه قوله بدار الحرب انظر هذا التقيد مع ما يأتي في شرح أو بدار الإسلام اه قوله (الأول) أي التزيي قوله (كذلك) أي سببا لظن حرابتة مع بقائه على الإسلام ع ش قوله (على مقالة غيره) أي من عدم الردة مطلقا . قوله (أو محل كلامه الخ) أي ثم وأما هنا فمصور